https://doi.org/10.61353/ma.0200063

العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاعات: العدالة التصالحية الكولومبية لعام 2016 أنموذجا

ا.م.د علي دريول محمد الجبوري
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

تاريخ استلام البحث 8/3 /2024 تاريخ ارجاع البحث 2024/8/18 تاريخ قبول البحث 2024/9/4

تسعى هذه الدراسة إلى تعزيز فكرة مفادها: أن هناك تكاملًا إضافيًا بين العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية، إذ يمكن للأدوات التصالحية أن ترافق العمليات الانتقالية، ومن ثم تضمن نجاحها على المدى الطويل وفي سياقات معينة، قد يخلف تسريح الجهات الفاعلة المسلحة فراغات مهمة في السيطرة الاجتماعية، حيثما مارست الجهات الفاعلة المسلحة هذا النوع من السيطرة وإنّ آليات العدالة التصالحية هي تلك التي تسعى إلى خلق مساحة للحوار بين الأطراف المتورطة بشكل مباشر في الجريمة - أي الضحايا والجناة والمثال النموذجي لآلية العدالة التصالحية هو الوساطة بين الضحية والجاني , وهي تتألف من خلق مساحة يحاول فيها الضحية والجاني التوصل إلى اتفاق بشأن تعويض الضرر الذي لحق بهما، بمشاركة طرف ثالث مسؤول عن تسهيل الاتصال بينهما المنهجية: تكمن منهجية البحث في توظيف منهج تحليلي، استقرائي إذ سيتم البحث في جزئيات عدم توافر بنية تعمل على العفو والصفح بعد المحاسبة وأنّ العدالة التصالحية ليست في حد ذاتها نموذجاً كافياً أو ملائماً للعدالة قادراً على مواجهة المعضلات المعقدة التي تواجهها العدالة الانتقالية وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن العدالة التصالحية وحدها كافية لتحل محل الصدمات الاجتماعية التي خلفتها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في الواقع، حتى لو كانت الآليات التصالحية مفيدة لمرافقة وتحسين عمليات العدالة الانتقالية، فإنها لا تستطيع أن تحل محل الأخيرة، لأنها لا توفر توازناً كافياً بين المطالب المتعارضة للعدالة والسلام.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، التعسف في العقاب، الانتقال الديمقراطي، المصالحة الوطنية، المقاربات التصالحية، العدالة التصالحية

There is an additional complementarity between restorative justice and transitional justice, as restorative tools can accompany transitional processes, thus ensuring their long-term success. In certain contexts, the demobilization of armed actors may leave significant gaps in social control, where armed actors have exercised this type of control Restorative justice mechanisms are those that aim to create a space for dialogue between the parties directly involved in the crime - victims and perpetrators. A typical example of a restorative justice mechanism is victim-perpetrator mediation The research methodology is based on employing an analytical, inductive approach, where the details of the lack of a structure that works on forgiveness and pardon after accountability will be investigated. Restorative justice is not in itself a sufficient or appropriate model of justice capable of confronting the complex dilemmas facing transitional justice. Moreover, restorative justice alone does not seem to be sufficient to replace the social trauma left behind by gross and systematic violations of human rights.

Keywords: Transitional justice, arbitrariness in punishment, democratic transition, national reconciliation, restorative approaches, restorative justice

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدّمة

تظل مسؤولية الجماعات المسلحة والتزاماتها بتقديم التعويضات مجالًا ناشئًا في القانون الدولي، فإن العدالة التصالحية تقدم طريقة عملية ومغرية أيديولوجيًا لإثارة مشاركة مثل هذه الجهات الفاعلة المسلحة في معالجة الضرر الذي تسببوا فيه. وتتميز السياقات الخاصة بالعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية بأهمية التركيز على مساءلة الجناة وجبر الضرر الذي لحق بالضحايا. وفي معظم الأحيان، يُنظر إلى هذين الجانبين بعدّهما عمليتين سياسيتين وقانونيتين منفصلتين. ويمكن أن يسهم تطبيق مبادئ وممارسات العدالة التصالحية في أعقاب الصراع العنيف في سد هذه الفجوة وإشراك الجناة والضحايا في عملية شاملة. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري توفير فهم شامل لعناصر العدالة التصالحية وقابليتها للتطبيق على المجتمعات ومواقف الانتقال. وعلاوة على ذلك، من المهم جمع البيانات التجريبية في مواقف الانتقال وحولها وقياس مستويات الاهتمام من جانب أصحاب المصلحة المعنيين بتطبيق العدالة التصالحية على الوضع في كولومبيا لعام 2016 ولقد روج بعض الباحثين والمحللين لاتفاقية السلام النهائية لعام 2016 التي تم توقيعها بين الحكومة الكولومبية وجماعة حرب العصابات فارك–جيش الشعب باعتبارها "نموذجًا يغير المفاهيم في مجال حل النزاعات". ومن بين أسباب أخرى، بسبب نظام العقوبات المبتكر الذي يستند إلى نهج إصلاحي، والذي يقدم عقوبات غير احتجازيه كشكل أقل عقابية للجرائم الدولية، مما يعزز نزع سلاح الجناة وتسريحهم وإشراكهم في إصلاح الضرر الذي لحق بهم واستعادة النسيج الاجتماعي المتضرر من النزاع. ومع ذلك، نظرًا لتساهلها، تسببت هذه العقوبات في الكثير من الجدل ولا تزال حاليًا في قلب المناقشة العامة مثل الضحايا والمنظمات غير الحكومية وأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين والجيش الشعبي، فيما يتعلق بقضايا مختلفة تتعلق بطبيعة العقوبات الخاصة وأهدافها وعملياتها ونتائجها (المتصورة) وتحدياتها.

وبخصوص موضوع دراستنا لقد اكتسبت قضية العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية ومنها التجربة الكولومبية لعام 2016.

وفي السياقات التي ينتقل فيها المجتمع من حقبة اتسمت بالعنف وبالفظائع الجماعية مثل كولومبيا، وهل تقدم العدالة التصالحية نهجًا لإعادة بناء النسيج الاجتماعي للمجتمع على المستويين الفردي والجماعي. ويمكنها أن تجمع الناس للاستجابة لاحتياجات الضحايا مع تشجيع المساءلة لأولئك الذين تسببوا في الضرر بطرائق لا تستطيع آليات العدالة العادية، بمواردها المحدودة، القيام بها عادةً. جنبًا إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية، تعمل العدالة التصالحية على معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مع تعزيز الشفاء وخلق مساحة

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

للحوار حول الإصلاحات البنيوية والمؤسسية. العدالة التصالحية ليست شكلاً جديدًا من أشكال العدالة في كولومبيا. قدم قانون الإجراءات الجنائية لعام 2006 فصلاً عن العدالة التصالحية يتضمن إنشاء برامج تصالحية يمكن للمجرمين والضحايا المشاركة فيها. في عام 2005، أدخل قانون العدالة والسلام (القانون رقم 975 لسنة 2005) نهج العدالة التصالحية، فضلاً عن إجراءات جنائية للتحقيق والحكم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ترتكبها الجماعات شبه العسكرية. ويشكل هذا أيضًا أول آلية للعدالة الانتقالية في كولومبيا.

وبشكل عام، تم الحفاظ على نهج العدالة التصالحية وتركيزه على اللقاءات بين الضحايا والجناة وعلى المساهمة في الحقيقة والاعتراف بالمسؤولية في تصميم الآليات القضائية وغير القضائية اللاحقة للعدالة الانتقالية التي تشكل جزءًا من النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار المتفق عليه بين الحكومة الكولومبية وحركة المقاومة المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) في عام 2016. وإن تنفيذ هذا النهج وآليات العدالة التصالحية في لجنة الحقيقة والقضاء الخاص للسلام – وهما آليتان من آليات النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار – يوفر للجناة والضحايا والمجتمع مسارًا بديلًا نحو العدالة من منظور إنساني. ويناقش بحثنا عدة قضايا منها قضية الإفلات من العقاب ومعوقات العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية وكذلك ابراز مكانة العدالة التصالحية في قبول الجماعات المسلحة للتعويضات، مستشهدة بممارسة التجربة الكولومبية لعام 2016 لتحويل الجماعات شبه العسكرية بعيدًا عن استخدام العنف في مجتمعها, تعكس هذه الممارسة المبادئ الأساسية للعدالة التصالحية في تشجيع المتورطين في العنف على تحمل المسؤولية الفعّالة وملكية أفعالهم من خلال الاعتراف بضحاياهم وتعويض الضرر الذي تسببوا فيه, يتضمن جزء من هذه العملية إضفاء الطابع الإنساني على كل من الجاني والضحية، من خلال تجاوز الإدانة أو الإنكار إلى مسار وسطي من التشهير وإعادة الإدماج.

ويكمن غرض الدراسة إلى إبراز أهمية المقاربات التصالحية في المجتمعات الخارجة من النزاعات أو الخارجة من حكم شمولي تسلطي نحو حكم ديمقراطي، التي تتم من خلال اعتماد آليات العدالة الانتقالية، هذه الأخيرة تتنوع آلياتها بين اليات قضائية متمثلة في المحاكمات الجنائية، وأخرى تصالحية وتعويضية. إذ تعدّ العدالة التصالحية المظهر الأبرز في العدالة الانتقالية وتتجه الغالبية إلى التركيز على المصالحة من أجل ضمان انتقال ديمقراطي سريع مع تأكيد حقوق الضحايا في التعويض وجبر الضرر، وهو ما يظهر من خلال اعتماد على لجان الحقيقة والمصالحة كهيئات شبه قضائية، وتفعيل العدالة التقليدية لتحقيق المصالحة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وسوف نحلل أساليب مختلفة للعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع، مستفيدة من عدد من الحالات، بناءً على افتراض أن بعض أشكال العدالة الانتقالية ضرورية للمصالحة والاستقرار والسلام في المستقبل، وعلاوة على ذلك فإنها يمكن أن تعمل على زيادة الشعور بالملكية المحلية لكامل عملية إعادة

وإن إشكالية بحثنا تسعى لمناقشة التحديات والمشاكل التي تواجه العدالة التصالحية والانتقالية عند التطبيق؟

الأمر الذي يدعو الباحثين الى طرح التساؤلات الفرعية الاتية

هل العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية مبتلاه بالنواقص أم أنها تعزز المصالحة؟"

هل أن التعاطي السلبي في ملف العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية، وتجاهل الاليات القانونية، والانصياع لرغبات حزبية، وفئوية يؤدي الى التأثير في المسار السياسي ومن ثم التعثر في الانتقال الديمقراطي؟ هل آليات العدالة الانتقالية في كولومبيا طموحة للغاية؟ هل تقدم العدالة التصالحية نهجًا لإعادة بناء النسيج الاجتماعي للمجتمع على المستويين الفردي والجماعي؟

. هل تمثل العدالة التصالحية شكلاً جديدًا من أشكال العدالة في كولومبيا بعد العام 2016؟ هل قدم قانون الإجراءات الجنائية الكولومبي لعام 2006 وقانون العدالة والسلام (القانون رقم 975 لسنة 2005) نهجا جديدا للعدالة التصالحية الكولومبية؟ هل الحفاظ على نهج العدالة التصالحية وتركيزه على اللقاءات بين الضحايا والجناة وعلى المساهمة في الحقيقة والاعتراف بالمسؤولية في تصميم الآليات القضائية وغير القضائية اللاحقة للعدالة الانتقالية الكولومبية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن تجاهل المحاسبة القانونية يزيد أعداد مرتكبي الانتهاكات، ويساعد بعض مرتكبيها على الافلات من العقاب، ويظلم بعضها الآخر وإن آليات العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية في التجربة الكولومبية لعام 2016 قد أنشئت للتعامل مع الجرائم التي ارتكبت خلال مدة الصراع، في مرحلة يكون فيها المجتمع على أعتاب الانتقال من مجتمع الصراع إلى مجتمع الديمقراطية والسلام.

منهجية البحث:

تكمن منهجية البحث في توظيف منهجا تحليليا، استقرائيا يعتمد على كشف الحقائق عن طريق البدء من التفصيلات، ثم ينطلق على نحو تدريجي الى القوانين، والقواعد العامة، والكلية، إذ سيتم البحث في جزئيات آليات العدالة الانتقالية التي أنشئت للتعامل مع الجرائم التي ارتكبت خلال مدة الصراع، في مرحلة يكون فيها المجتمع على أعتاب الانتقال من مجتمع الصراع إلى مجتمع الديمقراطية والسلام. مع تحليل التأثيرات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0200063

الداخلية، والخارجية التي رافقتها وصولا إلى سمات، وملامح، وحقائق هذه التجربة، وخصوصا الجوانب السلبية منها التي أثرت على حالة الاستقرار، والبناء فيها.

المطلب الأول: العدالة الانتقالية والعدالة التصالحية

لقد قيل إن العدالة التصالحية و"العدالة الجزائية، وخاصة في سياق مجتمع ما بعد الصراع، تعاني في أفضل الأحوال من بعض النواقص وفي أسوأ الأحوال قد تعرض المصالحة وعمليات التحول الديمقراطي للخطر.

إن جميع آليات العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية تعاني من النواقص وهي بطبيعتها ليست خالية من العيوب وفي سياقات معينة قد تعرض جميعها المصالحة وعمليات التحول الديمقراطي للخطر. ومع ذلك، فإن هذه الآليات متكاملة في كثير من النواحي؛ فوظيفة المحكمة هي إثبات الذنب الفردي. ولجان الحقيقة موجودة لتحديد أنماط الانتهاكات.

العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية مفهومان متميزان، من خلال التداخل الوثيق بينهما، وقد تم دفعهما إلى صدارة الخطاب القانوني والجنائي على مدار العقدين الماضيين. وكان نموهما غزيرًا للغاية: من الناحية النظرية والعملية.

وقد لوحظ التداخل المفاهيم بين العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية على نطاق واسع. ويتبنى كلا الخطابين قيمًا متشابهة مثل الحقيقة والمساءلة والتعويض والمصالحة وحل النزاعات والمشاركة الديمقراطية. كما يقدم كلاهما نقدًا لهياكل العدالة الانتقامية والمنافسة المفرطة، التي فشلت في إشراك المجتمعات والضحايا، بل وحتى الجناة أنفسهم، في العمليات التقليدية. وقد اقترح أيضًا أن العدالة التصالحية يمكن أن تعمل كمحفز للعدالة الانتقالية من خلال إنشاء روابط مجتمعية جديدة وتعزيز الروابط القائمة. وقد يُستخدم هذا النهج أيضًا لتعزيز الإمكانات التشاركية لآليات العدالة الانتقالية من خلال إشراك الجهات الفاعلة التي شعرت تقليديًا بأنها منبوذة من العمليات والمؤسسات القانونية الراسخة. في الواقع، زعمت (كورديلا بوصفها منظمة إجرامية) إن المفهوم التواصلي للقانون "هو عملية ثنائية تسهل الحوار بين المجتمع والمخالف"، وهو ما ينبغي أن يسمح للمجتمعات بالاعتراف باختلافاتها وتحديد المخالفات بوصفها نزاعات بين الأعضاء.[1]

وعلاوة على ذلك، فمن خلال فتح هذه المساحة الجديدة للتواصل، من الممكن تصور أن نماذج العدالة التصالحية قد تعمل كمحفز اجتماعي للمصالحة بين الطوائف على نطاق أوسع. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من الأسئلة – المعيارية والعملية – فيما يتعلق بتحديد الطبيعة الدقيقة للتفاعل بين هذين الشكلين من أشكال العدالة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

هي عينة تمثيلية لبعض تلك التي أثارت نقاشًا غنيًا وحيويًا لباحثين المتخصصين بالعدالة الانتقالية والعدالة التصالحية لأنها تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع التي تتراوح بين الممارسة والنظرية ذات الصلة بالمحاكم الجنائية الدولية للمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بكوريا الجنوبية؛ ودور المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ وإصلاح جهاز الادعاء في مولدوفا؛ والأنواع المختلفة من العدالة التصالحية المستخدمة في إيرلندا الشمالية.[2]

وكذلك العلاقة بين العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية في فقه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. باعتبارها تناقش مجموعة من القضايا، من إعادة الممتلكات، والعفو، إلى الحقيقة والتخليد.

مع الغياب الواضح للإشارة إلى العدالة التصالحية في فقه المحكمة الاوربية لحقوق الانسان. ومع ذلك، فإنه يشير أيضًا إلى الدور الناشئ والمهم للغاية للعدالة التصالحية في الدول الانتقالية. وفي حين قدم مجلس أوروبا إرشادات بشأن استعمال المبادئ التصالحية، إلا أنه في مجال إعادة الممتلكات فقط تم التعبير عن الأهداف التصالحية بشكل أكثر وضوحًا في فقه المحكمة. [3]

وإلى حد ما، يمكن أن يُعزى هذا الفقه المحدود إلى الصعوبات المحددة للغاية في معالجة العديد من الأسئلة حول ما هو "صحيح" للمجتمع المعني، بدلاً مما يجب القيام به كمسألة "حقوق". وبالرغم من هذا القيد، هناك إرشادات واضحة قدمها مجلس أوروبا بشأن العدالة الانتقالية والعدالة التصالحية التي يمكن أن تساعد في دفع التغيير المحلي والسياسي في البيئات الانتقالية

وبعد ذلك، يوجه رالف هينهام انتباهه إلى مجال العدالة الجنائية الدولية، ويجادل في ضرورة تبني توجه أكثر إصلاحية من أجل تعزيز شرعية المحاكم الجنائية الدولية. ويركز هينهام على ممارسات إصدار الأحكام، ويزعم أن صناع السياسات يواجهون بشكل متزايد المهمة الصعبة المتمثلة في ضمان أن تكون مسوغات وأسباب العقوبة والحكم متوافقة مع قيم وتوقعات المجتمع. وعلى وجه الخصوص، يزعم هينهام أن شرعية الحكم من أجل العدالة الدولية تعتمد في كثير من النواحي على تطوير روابط ذات مغزى مع التطلعات المشروعة للعدالة، التي تشمل بناء الثقة في مؤسسات المجتمع المدني. ولذلك، يزعم أن جميع أشكال حوكمة العدالة الجنائية يجب وصفها انتقالية، ويجب أن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتغيرة. وعلى هذا النحو، يجب النظر إلى الحكم باعتباره أداة مهمة للتماسك الاجتماعي ويمكن استخدامه لتعزيز الأخلاق والقيم الاجتماعية بدلاً من مجرد نتائج عقابية. ويظل تركيزنا منصبًّا على منتديات العدالة الجنائية الدولية، حيث تشرع بريان

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ماكجونيجلي ليه في استكشاف القضايا المتعلقة بمشاركة الضحايا في المحاكم الجنائية الدولية، وتنظر على وجه التحديد إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الجنائية الدولية. وتسلط الضوء على أهمية قضايا العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية، ولكنها تلاحظ كيف لم يبرز الضحايا بشكل كافٍ في المحاكمات الدولية، بالرغم من حقيقة أنهم من المفترض أن يكونوا أحد المستفيدين الرئيسيين من هذه العملية. [4]

ثم ينتقل تحليلها إلى الجهود المبذولة في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الجنائية الدولية لتحسين الأهداف التشاركية. ويدعم تحليلها بقوة من خلال مسحها الدقيق للمناقشات النظرية ذات الصلة وتطور خطاب حقوق الإنسان الدولي. وفي هذا السياق، تقدم بريان ماكجونيجليه تحليلاً عميقاً للغاية، يسلط الضوء على التوتر الأساسي القائم، بقدر ما يُتوقع من المحاكم الدولية أن تحقق العدالة للضحايا والمجتمعات، ولكن في الوقت نفسه، يُفترض فيها أيضاً أن توفر عمليات فعّالة وعادلة. وبالتالي، يتعين بذل المزيد من الجهود للاعتراف بالقيود التي تفرضها عملية المحكمة والسعي إلى إيجاد سبل أفضل للسماح للضحايا بأن يُسمَعوا. ثم يستكشف ماثيو سول موضوع ملكية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومثله كمثل هينهام، يزعم سول أن شرعية منتديات العدالة الجنائية الدولية تتوقف على قدرتها على تعزيز الشعور بالملكية المحلية لذلك يدعو الباحثين المختصين بالعدالة التصالحية إلى إجراء المزيد من البحث في نوع الظروف التي قد تلي الصراع التي قد تستفيد من زيادة المشاركة المحلية فضلاً عن الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك.[5]

كما يشكل موضوع الملكية محوراً أساسياً في دراسة كريستوفر سبيرفيلدت لنظام التعويضات الجماعية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ((ECCCالذي "أظهر التحديات في ترجمة المفاهيم الطموحة للتعويضات إلى فوائد ملموسة لضحايا الجرائم الدولية". ويشكل هذا النظام أحد المحاولات الأكثر ابتكاراً لإشراك الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية: إذ يمكن للضحايا المشاركة بعدد من الطرائق داخل المحاكمة نفسها، فضلاً عن العمل كأطراف مدنية في السعي إلى "التعويضات الجماعية والأخلاقية". ويشير سبيرفيلدت إلى أن خدمة دعم الضحايا في المحكمة الكمبودية المستقلة مكلفة بالإشراف على التعويضات القضائية فضلاً عن تطوير وتنفيذ تدابير غير قضائية للسماح بإمكانية برامج تعويض أكثر طموحًا التي قد تكون غير قابلة للتحقيق بخلاف ذلك نظرًا لموارد المحكمة الكمبودية المستقلة المحدودة. ويتم تقديم ثلاثة استنتاجات رئيسية. [6]

أولاً، يحدد سبيرفيلدت الحاجة إلى "النظر بشكل شامل في القيود والفرص التي يوفرها نظام الإجراءات الجنائية والتعويضات المشتركة عند التعامل مع الجرائم الدولية" نظرًا لأن المؤسسات المؤقتة يمكن أن تصبح مثقلة بسهولة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثانيًا، تتمتع التعويضات الجماعية "بالقدرة على توفير الاعتراف والاعتراف بما يتجاوز القيود وعدم اليقين في العملية القضائية وأيضًا خلق بعض المعنى للناجين الذين لم تتاح لهم الفرصة أبدًا للمشاركة في المحكمة الكمبودية المستقلة". وأخيراً، وعلى الرغم من قدرتها المحدودة، فإن هذه الأشكال من المحاكم لا تزال قادرة على لعب دور مهم في الاعتراف بمعاناة الناجين، سواء من خلال الحكم نفسه أو من خلال الطريقة التي يتم بها صياغة الأحكام.

من المستحيل مناقشة العدالة الانتقالية دون الرجوع إلى بعض المفاهيم الأساسية، التي ترتبط جميعها ببعضها البعض – أحدها المصالحة.

المصالحة هي الهدف النهائي في جميع المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ومع ذلك، فإن عمليات إعادة الإعمار بعد الصراع غالبًا ما تكون غامضة للغاية، إن وجدت على الإطلاق. وقد تمت الإشارة إليها على أنها الاعتراف والتوبة من جانب الجناة والمغفرة من جانب الضحايا.

إن الخطاب المحيط بالمصالحة واسع ولا يمكن تفصيله في هذه الورقة. وهذا لا يخدم إلا في تحديد المفهوم بإيجاز وتحديد كيفية استخدامه هنا. يرجى أيضًا

ملاحظة أن هناك نقاشًا مستمرًا بشأن مصطلحي الضحية أو الناجي. لتبسيط هذه الورقة، سيتم استخدام مصطلح الضحية في جميع أنحاءها، ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن ليس الجميع ضحايا لجرائم ضد الإنسانية، بل ناجون. ومن المهم الاعتراف بهذا التمييز[7]

وفي هذه الدراسة، سيتم التمييز بين المصالحة الوطنية

والمصالحة الفردية. تتحقق المصالحة الوطنية عندما تعمل العمليات المجتمعية والسياسية وتتطور دون الرجوع إلى الأنماط السابقة أو إطار الصراع. المصالحة الفردية هي قدرة كل إنسان على إدارة حياته بطريقة مماثلة لما كانت عليه قبل الصراع بدون خوف أو كراهية. هذا التمييز حاسم لأنه من الممكن تحقيق المصالحة الوطنية بدون تحقيق المصالحة الفردية.

قد تأتي المصالحة الوطنية على حساب المصالحة على المستوى الفردي، على الرغم من أن العمليات السياسية قد تستمر وتتقدم قد يجد الأفراد صعوبات أكبر في التعامل مع الصدمات التي عانوا منها. ومع ذلك، فإن المصالحة على المستوى الفردي مستقلة أيضًا عن المصالحة على المستوى الجماعي. وعلاوة على ذلك، يمكن لبعض آليات العدالة الانتقالية أن تعزز نوعًا واحدًا من المصالحة أكثر من غيرها. وعلى الرغم من وجود إجماع

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

متزايد حاليًا بشأن العلاقة بين السلام والعدالة، على سبيل المثال، أكد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية دمج العدالة في عملية السلام، إلا أن المصالحة لا تزال توصف في كثير من الأحيان بأنها غير متوافقة مع العدالة. وتؤكد جميع المناقشات حول العدالة مقابل المصالحة، والعدالة مقابل السلام، والعدالة مقابل الحقيقة أن العدالة جزائية والمصالحة إصلاحية وأن هناك مقايضة بين الأمرين. [8]

ومن ثم، نستنتج أن العدالة، بمعنى الإجراءات الجنائية من نوع أو آخر ضد الأفراد لتحقيق الذنب الفردي متبوعًا بالعقاب، ولن تؤدي هذه العملية إلى المصالحة أو الاستقرار أو السلام. ومع ذلك، وكما سيتم مناقشته، فإن هذه الورقة لا تدعم هذه الفكرة، ولكنها تؤكد على أن بعض آليات العدالة الجزائية، فضلاً عن العدالة التصالحية، يمكن أن تدعم المصالحة في سياقات معينة. وسيتم التأكيد على الخصائص التكميلية لآليات العدالة الانتقالية جنبًا إلى جنب مع الملكية المحلية، وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى سلام مستدام طويل الأمد.[9]

المطلب الثاني: العدالة التصالحية وأثرها في إصلاح العدالة الجنائية كجزء من عملية العدالة الانتقالية.

يستكشف بحثنا عن العدالة التصالحية والانتقالية من وجهة نظر مختلفة، فهم القضايا الناشئة عن الفحوصات الجنائية للمقابر الجماعية في سياق كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة وكولومبيا

لذلك يؤكد ديفيد أوماهوني على دراسة الدور الذي لعبته المبادرات القائمة على العدالة التصالحية في إطار إصلاح العدالة الجنائية. ويستكشف أوماهوني ترتيبات مؤتمرات الشباب التصالحية التي تم تقديمها في أعقاب مراجعة العدالة الجنائية، كجزء من عملية السلام، ويتساءل عما إذا كان من الممكن دمج مبادئ العدالة التصالحية بنجاح في إصلاح العدالة الجنائية كجزء من عملية العدالة الانتقالية. ثم ينظر فيما إذا كانت إصلاحات العدالة الجنائية هذه قادرة على الاسهام في العملية الأوسع للعدالة الانتقالية وبناء السلام. [10]

ويزعم أوماهوني أن مبادئ العدالة التصالحية، عندما يتم إدخالها في إطار العدالة الجنائية، يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية. وهذا مهم بشكل خاص للمجتمعات إذ كانت الشرطة ونظام العدالة الجنائية جزءً من الصراع. وفي مثل هذه السياقات، يُقال إن العدالة التصالحية يمكن استعمالها في إطار العدالة الجنائية لمساعدة المجتمع المدني على المشاركة في إدارة العدالة الجنائية وتقديمها.

و يتتبع (تشابمان) كيف تطورت العدالة التصالحية المجتمعية في كل من كولومبيا وإيرلندا الشمالية من الصراع المدني. ويصف المؤلف كيف تطورت مخططات العدالة التصالحية المجتمعية في كل من كولومبيا وإيرلندا الشمالية كمبادرات "من القاعدة إلى القمة" صممتها مجتمعات شعبية لتوفير بديل للعقوبات الوحشية التي غالبًا ما

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تفرضها الميليشيات شبه العسكرية على الشباب في المناطق "المحظورة" التقليدية على الشرطة. منذ تشكيلها في التسعينيات، كانت البرامج الموالية والجمهورية تميل إلى العمل بشكل مستقل عن نظام العدالة الجنائية، حيث رفضت الحكومة في البداية أي تمويل أو تعاون. تغير الوضع إلى حد ما بعد تفويض الشرطة في عام 2007؛ في مقابل التمويل والتقدير، وافقت المخططات على الخضوع لعمليات تفتيش منتظمة من قبل مفتشية العدالة الجنائية، والمشاركة في آلية شكاوى خارجية مستقلة والقيام بالتدريب المناسب. وبالنسبة لتشابمان، فإن هذا يشكل مثالاً لما أطلق عليه هابرماس "استعمار العالم الحي"؛ فقد "خُنقت مخططات العدالة التصالحية الشعبية بسبب الإفراط في تنظيم الدولة الواثقة حديثًا". وفي الختام، يدعو إلى "إعادة التفاوض الأساسية على العلاقة بين المجتمع المدني ونظام العدالة الجنائية" ويصدر تحذيرًا مفاده أن أي عملية لإعادة البناء الاجتماعي يجب أن تركز على تعزيز المجتمع المدني بقدر ما تركز على الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية. إن مجموعة المناقشات في هذا البحث تثبت اتساع وعمق المناقشة الجارية حول العلاقة بين العدالة الانتقالية والعدالة التصالحية. وفي حين تظل العديد من الأسئلة النظرية والعملية قائمة، فإن الخطاب الحالي في حالة صحية للغاية ويشكل تحديًا كبيرًا للنظريات التقليدية المتعلقة بحل النزاعات والعدالة الجنائية.[11]

وهل ان لجان الحقيقة تشكل مساهمة إيجابية في عملية المصالحة الشاملة في مجتمع ما بعد الصراع ؟

إن تحقيق العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية ليس بالأمر السهل، بل إن الأمر لا يقتصر على لجنة الحقيقة. كما أن الأمر لا يتعلق بمسألة أن لجان الحقيقة "قد تكون خياراً أفضل من الملاحقات القضائية"، كما يزعم البعض. بل إن الأمر يتعلق بمزيج من آليات مختلفة، قد تؤدي مجتمعة إلى المصالحة. [12]

ويعتمد تحديد المزيج الأفضل لكل مجتمع ما بعد الصراع على عدة عوامل. ومن بين هذه العوامل ثلاثة:

أولاً، السياق والتاريخ وخلفية الصراع، التي تشمل اتفاقيات السلام والإرادة السياسية والقدرة على التعاون.

وثانياً، المجتمع الدولي، ودعمه للعدالة الانتقالية وكيف يؤثر ذلك على العمليات في البلاد.

ثالثاً، ثقافة البلاد، وكيف يؤثر ذلك على قواعد سيادة القانون والطريقة التي يتم بها التعامل مع الجناة بشكل عام. وهذه العوامل الثلاثة ضرورية عند مناقشة جميع آليات العدالة الانتقالية. ومن ثم، يجب النظر إلى المناقشة حول لجان الحقيقة مع وضع هذه العوامل في الاعتبار.

ومن غير الممكن أن نقول أن لجنة الحقيقة هي الأداة الصحيحة أو ليست كذلك في جميع الظروف. إن الحل للتعامل مع الجرائم الماضية في مجتمع ما بعد الصراع سوف يختلف بشكل كبير عن الحل في مجتمع آخر. ولابد من تطبيق نهج شامل للمصالحة، والذي قد يتضمن أو قد يتضمن لجان الحقيقة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إن عقد المحاكمات المحلية في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات يشكل آلية أخرى من آليات العدالة الانتقالية للتعامل مع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. ويمكن إجراء هذه الأنواع من المحاكمات بمساعدة مباشرة من المجتمع الدولي أو بدونها. ويمكن أن تشمل هذه المحاكمات مشاركة قضاة دوليين، على سبيل المثال، لجان تحكيم حيث يكون اثنان من كل ثلاثة قضاة محليين، وواحد دولي، أو يمكن أن تتألف هذه اللجان بالكامل من قضاة ومدعين عامين محليين. ويمكن لهذه اللجان تطبيق القانون المحلي فقط أو تطبيق شكل انتقالي من أشكال القانون، والذي قد يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان أو قوانين ومعاهدات الأمم المتحدة. وفي فترة انتقالية، إذا تم اختيار المحاكمات المحلية كوسيلة لتحقيق العدالة في الانتهاكات الماضية، فيمكن استخدام العديد من التركيبات خلال هذه الفترة في محكمة قانونية.[13]

المطلب الثالث: العدالة الجزائية في سياق مجتمع ما بعد الصراع وتعزيز المقاربات التصالحية

هل تعاني العدالة الجزائية من النواقص أم تعزز المصالحة؟

لقد قيل إن "العدالة الجزائية، وخاصة في سياق مجتمع ما بعد الصراع، تعاني في أفضل الأحوال من بعض النواقص وفي أسوأ الأحوال قد تعرض المصالحة وعمليات التحول الديمقراطي للخطر".

إن جميع آليات العدالة الانتقالية تعاني من النواقص وهي بطبيعتها ليست خالية من العيوب وفي سياقات معينة قد تعرض جميعها المصالحة والتحول الديمقراطي للخطر. ومع ذلك، فإن هذه الآليات مكملة لبعضها البعض في كثير من النواحي؛ فوظيفة المحكمة هي إثبات الذنب الفردي. ولجان الحقيقة موجودة لتحديد أنماط الانتهاكات

ولكن هذا لا يعني التقليل من أهمية إمكانية تحقيق المصالحة الفردية نتيجة للمحاكمات. فكثيراً ما يشعر الضحايا بالحاجة إلى إثبات الشعور بالذنب الفردي، وهو ما قد يساعد في تعزيز المصالحة الفردية أكثر من إثبات أنماط الإساءة. [14]

والاعتراف بالانتهاكات، والسجل العام للإساءة، والاعتراف بأن بعض الأفعال كانت خاطئة ولا ينبغي ارتكابها، فضلاً عن إضفاء طابع فردي على الشعور بالذنب، كل ذلك من شأنه أن يخدم كأدوات في عملية المصالحة الفردية المعقدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إضفاء طابع فردي على الشعور بالذنب يقضي على التصور القائل بأن الجماعات العرقية أو المجتمعات بأكملها مسؤولة عن الإساءة، وهو ما يخدم المصالحة على المستوى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الوطني. وإذا أمكن القضاء على المسؤولية المجتمعية، فإن هذا يحد من فرص تعزيز الفصل العنصري وتشويه سمعة الجماعات العرقية.

إن الملاحقة القضائية في المحاكم القانونية تُعرف بالعدالة الجزائية، وكثيراً ما ترتبط بطريقة غربية في السعي إلى تصحيح الأخطاء، إذ يكون العنصر العقابي حاسماً. ومع ذلك، طالب المجتمع المدني في العديد من المجتمعات التي مرت بصراعات في العالم النامي بإجراء المحاكمات وزعم أن الإفلات من العقاب سيسود بدونها. وقد أثيرت اعتراضات عديدة ضد استخدام المحاكمات في المجتمعات التي مرت بصراعات. ومن بين هذه الاعتراضات أن الوضع السياسي قد يكون على هذا النحو الذي يجعل المحاكمات غير ممكنة ـ فقد يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار اتفاق السلام ـ أو عرقلة الانتقال إلى الديمقراطية. [15]

وتتجنب العديد من الأنظمة الجديدة استخدام العدالة الجزائية لأنها لا تريد تعريض مواقفها للخطر ـ من خلال إثارة غضب النظام المنتهية ولايته وأنصاره، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تحريضهم على العنف إذا شعروا بالاضطهاد، ولا بد من الاعتراف بأن هذا احتمال حقيقي للغاية. ومع ذلك، قد يتعرض النظام الجديد والاستقرار ـ للتهديد إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء. في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، وخاصة في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، يتوقع المجتمع المدني التغيير.

وتشكل المساءلة عن أعمال التعذيب والعنف دعامة أساسية للمجتمع الديمقراطي. وإذا لم يتم ذلك، فقد يهدد الاستقرار والمصالحة، في حين يعزز من خيبة الأمل. وعلاوة على ذلك، قد يرسل ذلك إشارة إلى الجناة مفادها أن الإفلات من العقاب وليس حكم القانون هو الذي يسود، مما يشير إلى أن التغيير الحقيقي لم يكن كبيراً. ولابد من إرساء المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان منذ البداية في المجتمع الانتقالي. وهذا لا يعني بالضرورة أنه لابد من إرساء المساءلة من خلال المحاكم المحلية، ولكن أهمية التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية هي المساءلة ولا ينبغي التقليل من أهمية ورمزية هذا التحول أو تجاهلها. وكثيراً ما يتساوى العدل الجزائي والعقابي بالانتقام. ومع ذلك، يمكن تجنب الانتقام إذا أجريت المحاكمات بشكل صحيح. وبدلاً من زيادة فرص العدالة الأهلية ودوامة الانتقام والعنف، فإن العملية القضائية يمكن أن تقلل من ذلك، لأن المجتمع المدني يتصور أن النظام القضائي يتعامل مع الجناة المزعومين. بعبارة أخرى، فإنه "ينقل رغبات الفرد في الانتقام إلى الدولة أو الهيئات الرسمية". وتزداد فرص العدالة الأهلية في الزيادة عندما تكون هناك محاولات قليلة أو معدومة للتعامل مع الجرائم الماضية من قبل أي آلية من آليات العدالة الانتقالية.[16]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

قد يبدو أن الآلية العقابية ستوفر تأثير ردع أعلى من الآلية غير العقابية. ومع ذلك، فإن مستوى الردع في المحاكمات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع والحرب مشكوك فيه للغاية. وكما ذكر القاضي جاكسون، فإن "العقاب الشخصي، الذي لا يُعاني منه إلا في حالة خسارة الحرب، ربما لا يكون رادعًا كافيًا لمنع الحرب إذ يشعر صانعو الحرب بأن فرص الهزيمة ضئيلة". قد يكمن تأثير الردع للمحاكمات المحلية، ليس في ردع الصراعات أو الحروب المستقبلية، ولكن في ردع المزيد من أعمال العنف في مجتمع انتقالي بعد الصراع، ليس من قبل أعضاء القوة المسلحة، ولكن من قبل الأفراد والمقاتلين السابقين الذين يدركون أن هناك انتقالًا إلى نوع آخر من النظام، حيث المساءلة هي القاعدة وليس الاستثناء. ومن بين الانتقادات الأخرى الموجهة إلى المحاكمات أن الأنظمة القضائية المحلية غير قادرة على التعامل مع العدد الهائل المحتمل من القضايا، وبالتالي لن يتم الاستماع إلا إلى عدد قليل من القضايا وستبدو العملية تعسفية وغير عادلة. وقد حاولت محاكم الجاكاكا الالتفاف على هذه المشكلة من خلال التعامل مع جميع مرتكبي الإبادة الجماعية تقريبًا من خلال عملية العدالة الجنائية هذه. وبعد الإبادة الجماعية في عام 1994، تم احتجاز أكثر من 130 ألف شخص في السجون، وبعد ثماني سنوات كان 125 ألف شخص لا يزالون قيد الاحتجاز.[17]

ولكن هذا لا يعني التقليل من أهمية إمكانية تحقيق المصالحة الفردية نتيجة للمحاكمات. فكثيراً ما يشعر الضحايا بالحاجة إلى إثبات الشعور بالذنب الفردي، وهو ما قد يساعد في تعزيز المصالحة الفردية أكثر من إثبات أنماط الإساءة. والاعتراف بالانتهاكات، والسجل العام للإساءة، والاعتراف بأن بعض الأفعال كانت خاطئة ولا ينبغي ارتكابها، فضلاً عن إضفاء طابع فردي على الشعور بالذنب، كل ذلك من شأنه أن يخدم كأدوات في العملية المعقدة للمصالحة الفردية. وفضلًا عن ذلك، فإن إضفاء طابع فردي على الشعور بالذنب يقضي على التصور بأن الجماعات العرقية أو المجتمعات بأكملها مسؤولة عن الإساءة، وهو ما يخدم المصالحة على المستوى الوطني. وإذا كان من الممكن استئصال المسؤولية المجتمعية فإن هذا يحد من فرص تعزيز الفصل العنصري وتشويه سمعة الجماعات العرقية. ولا ينبغي للمحاكمات المحلية أن تكون إجراءً للتعامل مع الانتهاكات السابقة في جميع المجتمعات التي مرت بصراعات. ومع ذلك، وعلى عكس ما يزعمه كثيرون حاليًا، في ظروف معينة عندما يتم استيفاء معايير معينة، يمكن أن تكون المحاكمات المحلية واحدة من الطرق العديدة لمعالجة الجرائم المرتكبة أثناء الصراع.[18]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الرابع: اليات ممارسة العدالة التصالحية والدروس المستفادة من كولومبيا لعام 2016

يميل الناس إلى الترويج للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، على المستوى الدولي كنموذج انتقامي للعدالة القانونية. على سبيل المثال، عادة ما يُطلب من المحكمة الجنائية الدولية التدخل في

العديد من المواقف التي وقع فيها نزاع أو يحدث فيها. وبوصفها المحكمة الدولية الدائمة الوحيدة، فإن المحكمة الجنائية الدولية مكلفة بالتحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم لإنهاء الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب جرائم في المستقبل. ومع ذلك، فقد لاحظ العلماء والممارسون من مجالات مختلفة حدود الملاحقات القضائية في تحقيق مثل هذه الأهداف في السياقات الانتقالية. في حالة وجود أعداد كبيرة من الجناة والضحايا والمجتمعات المتضررة الذين يجب أن يعيشوا معًا بعد العنف الجماعي، تصبح أهداف استعادة الثقة وتحويل العلاقات والاعتراف بالضحايا وإشراكهم وإعادة دمج الجناة بالغة الأهمية. لذلك، في السنوات الأخيرة، اكتسبت العدالة التصالحية الاهتمام كطريقة بديلة أو تكميلية أو أكثر ملاءمة لمعالجة العنف الجماعي.[19]

كولومبيا هي مثال حديث لمجتمع انتقالي إذ تم تبني نهج العدالة التصالحية. في عام 2016، وقعت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك–جيش الشعب) اتفاقية سلام نهائية شاملة إذ تم إنشاء آليات قضائية وغير قضائية مختلفة، بما في ذلك لجنة الحقيقة، ووحدة خاصة للبحث عن الأشخاص، وولاية قضائية خاصة للسلام، وهي آلية قضائية مستقلة ذات طبيعة تصالحية وعقابية مختلطة. لقد دعم المجتمع الدولي اتفاق السلام النهائي الكولومبي وعدّه "مصدر إلهام لكل أولئك الذين يسعون إلى إنهاء الصراعات المميتة في جميع أنحاء العالم من خلال المفاوضات". ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من الأسئلة فيما يتعلق بنظرية وممارسة العدالة التصالحية في السياقات الانتقالية، بما في ذلك في حالة كولومبيا.

إذ دافع الكثيرون عن نموذج العدالة التصالحية بالتجربة الكولومبية لعام 2016بوصفها أفضل طريقة لمواجهة الفظائع

. وتسير كولومبيا في عملية تنفيذ اتفاق السلام لإنهاءِ 50 عامًا من النّزاع الدّاخلي الدّائر مع أكبر جماعة مسلّحة في البلد هي القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك). وقد وضعت مفاوضات السلام حقوق ضحايا النّزاع في المحاسبةِ والحقيقة وجبر الضرر في صميمِ الحياة السياسية في البلاد. وفي هذا الصّدد، أدّى الضحايا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0200063

دورًا جوهريًّا في السياسة الكولومبية في محطّاتٍ مُختلفة على مدَى عقودِ النّزاع، في حين، لا تزال المحاسبة عن الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة غير التابعة للدولة تشكِّلُ محطّ خلافٍ سياسيّ عميق.

ومع ذلك، يُجسِّدُ اتفاق السلام الشامل ثمرةَ الجهود واسعة النطاق والأكثر شموليّة الّتي بذلتها كولومبيا في سبيل معالجة أسباب النزاع الجذريّة والاستجابة لحقوق الضحايا على حدّ سواء.

انخرطَت في النزاع المسلح جهاتٌ عدّة وتدخلّت فيه مصالح كثيرة، وهو جاءَ نتيجةَ الطموحات السياسية والتوترات الاجتماعية والاقتصادية والتنافس على الموارد. وقد ساهمت عوامل عدّة في تفاقم النزاع وتدهوره، بما في ذلك استمرار المشكلات في استصلاح الأراضي (ومنها كثافة مُلكيّة الأراضي، والفجوة بينَ المدينة والرّيف، وأوجه عدم المساواة)، وبروز ظاهرة تهريب المخدّرات وتفشّيها، فضلًا عن محدوديّة المشاركة السياسية وانعدام حضور الدّولة وضآلة الخدمات في المناطق الأكثر تأثّرًا بالنّزاع.

خلال الستينات من القرن الفائت، انبثقَت مجموعات العصابات المسلّحة من انتفاضات الفلاحين والشيوعيين ضد الدولة. ومنذ الثمانينات، بدأت تتشكّلُ مجموعات يمينية شبه عسكرية، نتيجةَ تواطؤ بعضِ الموظفين العموميين، وقد ضمّت، في الأساس، مالكي الأراضي الذين أرادوا حماية أنفسهم من العصابات المسلّحة، وهو الأمر الّذي أعطَى النّزاع بُعدًا إضافيًّا. وكان من شأنِ تهريب المخدرات أن أسهمَ إلى حدّ كبير في تصعيد النزاع، حتّى أمسَى واحدًا من العوامل الرئيسة التي تُذكّيه.[20]

وقد سعت الجماعات المسلّحة مِن أطرافِ النّزاعِ كلّها إلى الحدّ من قدرةِ خصومها العسكرية وفرض سيطرتها على السّكان المدنيين من خلال ارتكاب جرائم مُرَوّعة. فكانَت نتيجة ذلك أن خلّفَ العنف الجماعي أكثر من 9 ملايين ضحية وقعوا على مدى السنوات الخمسين الماضية – أي ما يُعادل نحوَ 18 في المئة من أصلِ سكّان البلد. وبحسبِ ما وردَ في تقريرٍ أصدرَه المركز الوطني للذاكرة التاريخية في العام 2012، كانت حصيلةُ النّزاع:

- 220 ألف قتيل
- نحو 6 ملايين نازح
- أكثر من 60,600 حالة إخفاءٍ قسري وجريمة جنسية وحالة عنف قائم على النّوع الاجتماعي
- 6,500 طفلٍ وشابٍ مُجنّدين قسرًا[21]

و عام 2012 تزايد العنف وتسبب بسقوطِ أكثر من 220 ألف قتيلٍ، أبرمَت الحكومة الكولومبية والقوات المسلّحة الثوريّة الكولومبيّة اتفاقَ سلامٍ لإنهاء أطول نزاعٍ شهدَه النصف الغربي من العالم. وهو اتّفاقٌ نهائيّ

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تضمّنَ نظامًا شاملًا للحقيقة والعدالة وجبر الضرر وعدم التّكرار، وُقِّعَ في أيلول/ سبتمبر من العام 2016، ثمّ طُرِحَ على التصويت الشّعبي من أجل الموافقة العامّة عليه في أوائل أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2016. لكنَّ نتيجة التّصويت لم تكن في الحُسبان، فقد صبّت لغيرِ صالحِ الاتفاق بفارقٍ ضئيلٍ جدًّا (50.2٪ لا؛ مُقابل 49.8٪ نعم)، ممّا أدّى إلى إطالةِ المفاوضات الدّائرة بين الحكومة وممثلي القوّات المسلّحة الثوريّة الكولومبيّة وإعادة النظر في بعض بنود اتفاق السلام. وعلى الرّغم من أنّ الاتفاق المنقّح قد وقّعته جميع الأطراف ووافق عليه الكونغرس الكولومبي، قابلَهُ نصفُ الشّعبِ، بدايةً، بالصّدّ والرّيبة، ممّا عمّقَ أكثر الانقسام القائم في البلد حول مفاهيم السّلام والعدالة والأمن.

أُقيمت المفاوضات في هافانا في ضوءِ نتائج الاستشارات والنقاشات العامّة الّتي نُظِّمَت عبرَ عددٍ من الآليات، بما في ذلكَ المنتديات الإقليميّة والمائدات المستديرة حول السّلام، وهو ما أتاحَ للمجتمع المدني والضحايا والفئات الاجتماعية وغيرها طرحَ الآلاف من المقترحات الّتي كان من شأنها أن أنارَت مُحتوى الاتفاق النهائي. فقد سافر أكثر من 60 ضحية من ضحايا الانتهاكات التي ارتكبها طرفَا النزاع إلى هافانا للإدلاء بشهادتهم حول تجربتهم ولعرضِ المقترحات على الأطراف المتفاوضة. ومن بين هؤلاء، 60 في المئة هنّ من النّساء.

ضمّ الاتفاق الأخير حصيلةَ أربعِ سنواتٍ من التّفاوض المستمرّ حولَ ستّ نقاطٍ هي: الإصلاح في مجال استصلاح الأراضي، والمشاركة السّياسيّة والمخدّرات غير المشروعة والضّحايا وإنهاء النّزاع وإدخال اتفاق السّلام حيّز التنفيذ. ونصّ الاتفاق، في المسألةِ المتعلّقة بالضّحايا، على عددٍ من الآليات الرّامية إلى تحقيق المحاسبة على الانتهاكات الجسيمة وأداء الحقّ في الحقيقة والعدالة وجبر الضّرر للضّحايا، وتوفير الضّمانات بعدمِ التّكرار. وبالفعلِ، أحرزَت هذه المؤسّسات حديثة العهدِ (أي المحكمة الخاصّة للسلام، ولجنة الحقيقة ووحدة البحث عن المخفيين إبّان النّزاع) تقدّمًا بارزًا منذ بداية عمليّاتها في العام 2017. ومع ذلك، فهي لا تزالُ تواجهُ مُعارضةَ بعضِ القطاعات السّياسيّة والاجتماعيّة. وكان من شأنِ تزايد منسوب العنف في بعضِ المناطقِ والتّحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في العام 2022، أن فرضَا تحديّاتٍ جديدة لا بدّ من تخطيها للتمكّن من أداء حقوق الضّحايا على أتمّ وجه. وتجدرُ الإشارة إلى أنّ تفاقم أعمال العنف، بما في ذلكَ قتل قادة المجتمع ومُقاتلينَ قُدامَى من القوات المسلّحة الثوريّة الكولومبيّة، يُعيقُ عمليّة إعادة إدماج أفراد القوات آنفة الذّكر في المجتمع ويؤثّر في مُشاركتهم السّياسيّة والاجتماعيّة على حدّ سواء.

ويُعدُّ اتفاق السلام الشّامل الأخير تتويجًا لعقودٍ طوال من مفاوضات السلام، وتسريح المقاتلين، والبحث عن الحقيقة والعدالة وجبر الضرر للضحايا. وتستمرّ هذه العملية حتّى بعد توقيعِ الاتفاق مع القوات المسلّحة الثوريّة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الكولومبيّة، وذلكَ من خلالِ المفاوضات الدّائرة مع الجماعة المسلحة الرئيسَة الأخرى التي لا تزال تُقاتلُ القوات الحكوميّة، وهي جيش التحرير الوطني.

فبيْنَ العامَيْن 2003 و2006، أدّى الميثاقُ السّياسي، الّذي كانَ قد أطلقهُ الرئيس السّابق ألفارو أوريبي، إلى تسريح أكثر من 35 ألف فردٍ منتمينَ إلى الجماعة شبه عسكرية المسمّاة قوات الدفاع الذاتي المتّحدة في كولومبيا، وذلكَ بحسبِ إحصاءٍ أصدرته الحكومة.

وفي العام 2005، أُقرّ القانون 975، المعروف باسم قانون العدالة والسلام، الّذي يُسهّل إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين السابقين المسرّحين في الحياة المدنية. وقد منح هذا القانون المقاتلين شبه العسكريين السابقين تخفيضَ عقوبة السّجن في مقابل الإدلاء باعترافاتهم كاملةً والمساهمة في دفع جبر أضرار الضحايا وإحلال السلام الوطني. وبحلول تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام 2020، كان أكثر من 4400 مقاتل شبه عسكري سابق قد مثلَ أمام محاكم العدل والسلام، إلّا أنّ عدد الأحكام الصّادرة اقتصر على 650 حكمًا.

وفي حين يؤخذ على العملية تقصيرها في سوق جميع الجناة إلى المحاسبة وجلاء الحقيقة كاملةً حول هذه الظاهرة شبه العسكريّة، فقد نجحَت في إيجادِ بيئة مواتية لجهودِ منظمات الضحايا في مجالات الحقيقة والعدالة وجبر الضرر. إلّا أنّ الكثير من المجموعات شبه العسكريّة السّابقة، عاودَت، للأسفِ، البروزَ على شكلِ عصابات إجرامية تُهدّد حاليًّا تنفيذ اتفاق السلام في المناطق.[22]

في العام 2011، أقرّت إدارةُ الرئيس خوان مانويل سانتوس القانون رقم 1448، المعروف باسم "قانون الضحايا"، الذي استحدَث برنامج جبرِ ضررٍ شامل ووضعَ آليات للبحثِ عن الحقيقة وإجراءات استرجاع الأراضي لصالح ضحايا النزاع المسلّح. وأنشأت الحكومة مؤسسات جديدة أُنيطَ بها تنفيذ هذه البرامج، وأبرزها "وحدة الضحايا" و"وحدة استرجاع الأراضي"، "والمركز الوطني للذاكرة التاريخية."

حتى الآن، تمكّنت هذه المبادرات من توفيرِ بعضِ تدابير العدالة لعددٍ من الضحايا، لكنّ النّزاع الدّائر أحطَّ من فعاليّتها: فقد صعُبَت على هذه المبادرات معالجةُ الانتهاكات التي ارتكبت خلال النزاع في ظلِّ استمرارِه. أمّا وقد دخلَ اتفاق السلام حيّزَ التّنفيذ، فَستواصلُ هذه المؤسسات عملها في سياقٍ جديد قد يوجِدُ لها الكثير من الفرص السّانحة للتأثير.

والواقع أن نموذج العدالة التصالحية وصل في السنوات الأخيرة إلى ذروته في المناقشات المتعلقة بالعدالة. ويُنظر إليه على أنه طريقة أفضل لمواجهة خلل النظام الجنائي وعدم المساواة، من خلال استبدال مكوناته العقابية والجزائية. [23]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0200063

كجزء من عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا ، تتفاوض الحكومة الكولومبية مع Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia (FARC)

تضمنت المفاوضات مناقشات حول كيفية محاسبة أعضاء "فارك" على الفظائع المرتكبة وما هو الدور ، إن وجد ، الذي قد يلعبه قادة ومقاتلي "فارك" في مستقبل كولومبيا. وبلغت هذه المناقشات ذروتها في اتفاق سبتمبر / أيلول 2015 لإنشاء آلية قضائية ، هي "سلطة السلام الخاصة" ، لمحاكمة أولئك الذين يُعتبرون مسؤولين عن أخطر الجرائم. في هذه الورقة ، استخدم فريق بحثي من جامعة ولاية جورجيا (GSU) مسحًا تجريبيًا من موجتين لاختبار ما إذا كانت الثقة في نخب التفاوض في كولومبيا تؤثر على دعم عملية السلام ، وما إذا كانت مستويات الدعم لمعاملة متساهلة أكثر أو أقل مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. يمكن أن يتأثر الأعضاء بوضع تجارب المقاتلين السابقين في سياقها ضمن الروايات التي تجسد نقاط التفاوض الرئيسية. النتائج الرئيسية تشمل:

كان الدعم العام لعملية السلام مبنيًا على الثقة في جميع النخب المتفاوضة. زيادة ثقة الجمهور في أي طرف في محادثات السلام ، بغض النظر عن الفظائع التي ارتكبها هذا الطرف ، وزيادة الدعم العام لعملية السلام ، والعكس صحيح – مما يعني أن الأطراف بحاجة إلى بناء الثقة في جميع اللاعبين على طاولة المفاوضات لكسب الشراء العام– في عملية السلام.

ولا يقبل الجمهور نتائج العدالة البديلة المشروعة التي تسمح لقوات فارك التي تم تسريحها بالترشح لمنصب سياسي أو تحول دون سجن قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومع ذلك ، تزداد شرعية نتائج العدالة البديلة هذه عندما يتم عرض تجارب أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا في قصص قصيرة – مما يعني أن المفاوضين يمكن أن يزيدوا الشرعية العامة لنتائج العدالة البديلة من خلال تأطير القرارات في روايات تضع مرتكبي جرائم معينة في سياقها.

يؤثر كل من النوع الاجتماعي وتجربة الإيذاء على الدعم العام لعملية السلام ونتائج العدالة البديلة. تعبر النساء عن دعم أقل من الرجال لكل من عملية السلام وآليات العدالة البديلة ، وتطالب النساء ضحايا العنف بضمانات عدم تكرار الجرائم المرتكبة ضدهن. يعبر ضحايا القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – رجالاً ونساءً – عن دعم أقل لعملية السلام من غير الضحايا ؛ ومع ذلك ، لا يظهر الضحايا وغير الضحايا أي اختلاف في مستوى الدعم لنتائج العدالة البديلة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ولهذا السبب تم تضمين آليات العدالة التصالحية بعد العام 2016 في الدستور الكولومبي. ولهذا السبب، علاوة على ذلك، اقترح العديد من المحللين والحكومة استخدام هذه الآليات ليس فقط لمواجهة مشاكل النظام الجنائي العادي، ولكن أيضًا لمواجهة المعضلات التي تفرضها العدالة الانتقالية. على سبيل المثال، عقدت في عام 2021 ندوة مهمة حول اسهامات العدالة التصالحية في مشاكل العدالة الانتقالية في كولومبيا، وشارك فيها العديد من الجهات الفاعلة الشهيرة في جنوب إفريقيا. ولقد تمت دعوة شخصيات بارزة في مجال العدالة التصالحية . مثل توكيو سيكسوال ورئيس الأساقفة ديزموند توتو . لحضور هذه الندوة. وعلاوة على ذلك، دافعت الحكومة الكولومبية في مناسبات عديدة عن ملاءمة تطبيق نموذج العدالة التصالحية على عملية الانتقال الكولومبية. وقد فعلت ذلك عندما دافعت عن أول مشروع قانون قدم إلى الكونجرس في عام 2003 بشأن المعاملة القانونية للفظائع التي ارتكبتها الجماعات شبه العسكرية المسرحة، وذلك على النحو التالي:[24]

أولا : إن الاقتراح التشريعي يتجه نحو مفهوم تصالحي، يحل محل استيعاب العقوبة بالانتقام. وهذا الاستيعاب نموذجي لخطاب يتفاعل بشكل رئيسي مع المجرم بألم مماثل للألم الذي ألحقه بالضحية، ويسعى في المقام الثاني فقط إلى عدم تكرار (الوقاية) وتعويض الضحايا.

ثانيا : من المهم أن نأخذ في الحسبان أنه عند تحقيق العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية التركيز على قضية التعويضات ، يشير القانون الكولومبي إلى التعويضات، وليس إلى الانتقام. وفي مواجهة الأدلة المتعلقة بالفشل المتكرر للسجن، باعتباره الحل الوحيد للجريمة، في تحقيق إعادة التأهيل الاجتماعي للمجرمين، تقدم القانون الجنائي المعاصر في قضية العقوبات البديلة (جريدة الكونجرس الكولومبية رقم 436، 2003).

ومن ثم، فمن الأهمية بمكان تحليل إمكانيات وقيود إعطاء الأولوية لنموذج العدالة التصالحية لتصميم عمليات العدالة الانتقالية. وللقيام بذلك، سوف نحدد أولاً مفهومي العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية، من خلال تناول أصولهما وتطوراتهما المنفصلة بإيجاز.

وسوف نحدد بعد ذلك العديد من أوجه التكامل بين العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية، التي تفسر لماذا من المعقول الرجوع إلى الآليات التصالحية أثناء العمليات الانتقالية. ومع ذلك، سوف نؤكد بعد ذلك على التوترات المهمة القائمة بين العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية. وسوف نشير بشكل خاص إلى التوترات الناتجة عن المفاهيم المختلفة للمصالحة والديمقراطية والعقاب التي تشكل أساس العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية. وهذا من شأنه أن يقودنا إلى استنتاج أن استخدام العدالة التصالحية كنموذج رئيسي للعدالة الانتقالية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يعاني من قيود مهمة. ولهذا السبب، فإننا سنختتم بالقول إنه، بشكل عام، لا ينبغي أن تكون العدالة التصالحية النموذج الرئيسي الذي ينبغي تصميم العمليات الانتقالية على أساسه، وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يستند الانتقال المجزأ في كولومبيا إلى ما نسميه العفو المسؤول.[25]

الخاتمة

لقد حدث تحول مهم للغاية في آليات العدالة التصالحية الذي يتم من خلاله التعامل مع الفظائع الجماعية في فترات الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية أو من الحرب إلى السلام.

ويسوغ هذا التحول إنشاء فئة العدالة الانتقالية. وفي الواقع، إذا حللنا التعبير بعناية، فإن حداثة العدالة التصالحية تتلخص في عنصر العدالة الذي تتضمنه الآن. وفي نموذج العدالة التصالحية، يحدد الطلب على العدالة العمليات الانتقالية المعاصرة، التي، في نفس الوقت، تؤثر بعمق على هذا الطلب على العدالة. بهذه الطريقة، يكتسب مفهوم العدالة التصالحية معنى وتداعيات خاصة في العمليات الانتقالية، التي تختلف عن تلك الخاصة بمطالب العدالة في سياقات الحياة الطبيعية، وكذلك عن تلك الخاصة بمطالب العدالة في

ومن ثم فإن الببليوغرافيا المتعلقة بالعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية وفيرة ومتزايدة باستمرار. وغالبًا ما توجد اختلافات كبيرة بين المؤلفين الذين يستخدمون هذه التعبيرات. ولهذا السبب ليس من السهل إعادة بناء التاريخ أو اقتراح تعريف للعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية قد ينتج عنه إجماع بين المتخصصين.

كما هو مفهوم في العصر الحديث، تشير العدالة الانتقالية إلى تلك العمليات الانتقالية التي يتم من خلالها تنفيذ تحولات جذرية لنظام اجتماعي وسياسي معين. وفي هذه العمليات، تكون الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المطالب المتناقضة للسلام والعدالة حاضرة. من ناحية أخرى، في كثير من الحالات، تتضمن عمليات العدالة الانتقالية مفاوضات سياسية بين مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية. وتهدف هذه المفاوضات إلى التوصل إلى اتفاقيات مرضية بما فيه الكفاية لجميع الأطراف المعنية، بطريقة تجعلهم على استعداد للتفاوض.

وإن عملية العدالة الانتقالية تحكمها المطالب القانونية للعدالة وحماية حقوق الضحايا، التي تتضمنها المعايير القانونية الدولية. وتتجسد هذه المطالب في الضرورة القانونية المتمثلة في محاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبت قبل الانتقال.

وعلى هذا النحو، في حين تسعى المطالب القانونية الأخيرة إلى حماية حقوق الضحايا في العدالة والحقيقة والتعويضات بشكل كامل، فإن احتياجات السلام والمصالحة الوطنية تضغط في اتجاه معاكس، على الأقل في الأمد القريب. والواقع أنه لكي يقبل مرتكبو الجرائم الفظيعة اتفاقية السلام، يجب أن تكون هناك حوافز جذابة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

للقيام بذلك، مثل العفو. ولهذا السبب نعتقد أن تعبير العدالة الانتقالية لم يتم إنشاؤه إلا مؤخرًا. فعلى مر التاريخ، كانت هناك العديد من العمليات الانتقالية من الحرب إلى السلام، ومن الاستبداد إلى الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، واجه القرن العشرين مع الحربين العالميتين الأولى والثانية اثنين من أهم التحولات من الحرب إلى السلام.

وإنّ لجنة تقصي الحقائق هي إحدى المؤسسات الثلاث التي تشكل النظام الكولومبي الشامل لتقصي الحقائق وإقامة العدل وجبر الأضرار وعدم التكرار، وقد تم إنشاؤه بموجب اتفاقية السلام لعام 2016.

فمنذ أن بدأت اللجنة عملها في العام 2018، بذلت كلّ جهد ممكن في ظلّ ظروف صعبة أحيانًا، كي تسلّط الضوء جهارًا على خمسة عقود من الجرائم الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبَت في سياق النزاع المسلح في البلاد. وقد دافعت عن حقوق الملايين من الضحايا، من أطفال ونساء ورجال ناضلوا بأنفسهم من دون كلل أو ملل من أجل اسماع أصواتهم، ونشر قصصهم الجماعية والفردية عن المعاناة والمقاومة، ومن أجل الاعتراف بحقوقهم واستعادتها.

لقد سلط عمل لجنة تقصي الحقائق الضوء على أسباب النزاع وكشف واقعه الأليم.

فمن دون معرفة الحقيقة، لا يمكن أبدًا تحقيق المصالحة. ومن بدون المصالحة، يبقى خطر التكرار محدقًا.

وتُعدّ عمليات العدالة الانتقالية من أقوى الأدوات للتغلب على النزاع وكسر دوامات العنف والإفلات من العقاب. لذا، انخرطت مفوضيّتنا بشكل كامل في عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا وتعاونت مع الأطراف المعنية فيها، على أساس اتفاقية السلام التاريخية لعام 2016 المبرَمَة بين الحكومة وجماعة مغاوير القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي

وقد توصل بحثنا الى الاستنتاجات الاتية:

أولا: إنّ لجنة تقصي الحقائق هي إحدى المؤسسات الثلاث التي تشكل النظام الكولومبي الشامل لتقصي الحقائق وإقامة العدل وجبر الأضرار وعدم التكرار، وقد تم إنشاؤه بموجب اتفاقية السلام لعام 2016.

فمنذ أن بدأت اللجنة عملها في العام 2018، بذلت كلّ جهد ممكن في ظلّ ظروف صعبة أحيانًا، كي تسلّط الضوء جهارًا على خمسة عقود من الجرائم الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبَت في سياق النزاع المسلح في البلاد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثانيا: لقد سلط عمل لجنة تقصي الحقائق وإقامة العدل وجبر الضرر بكولومبيا عام 2016 الضوء على أسباب النزاع وكشف واقعه الأليم فمن دون معرفة الحقيقة، لا يمكن أبدًا تحقيق المصالحة. ومن بدون المصالحة، يبقى خطر التكرار محدقًا

ثالثا: أن ملكية الأراضي هي من بين الأسباب الجذرية للنزاعات المستمرة منذ عقود بكولومبيا، ومن الضروري تنفيذ الإصلاح الريفي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي

كما أنّ إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة، يعد من مجالات العمل الأساسية الأخرى لتحقيق العدالة التصالحية. بشرط اتباع نهج قائم على احترام حقوق الإنسان ومن خلال دمج القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في عمل قوات الأمن الكولومبية

رابعا: إنّ حجم التحديات في كولومبيا مهول، بسبب النزاعات وأعمال العنف التي دامت عقودًا طويلة، بالإضافة الى عدم المساواة الهيكلية المتجذّرة، وقضايا التمييز والإقصاء، وضعف وجود الدولة في العديد من المناطق الريفية المتأثرة بالنزاعات أو عدم وجودها نهائيًا سوف يبقى أحد اهم التحديات المستقبلية لأية عملية تخص العدالة التصالحية بكولومبيا

فمشاكل كولومبيا، بما في ذلك العنصرية والتمييز المترسّخان، تعود إلى عقود طويلة، لا بل إلى قرون بعيدة. وهي لا تزال مستمرة حتّى يومنا هذا، بحسب ما أشار إليه ممثلو الشعوب الأصلية والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي، وبالطبع المجتمعات المحلية التي كانت محنتها شبه خفية عن أنظار الكثيرين لفترة طويلة، وقد عانت بشكل غير متناسب من النزاعات والعنف.

لا يمكن تخيل مستويات العنف التي تتعرض لها المجتمعات المحلية الكولومبية على يد جماعات مسلحة متنوعة. فالتشرّد والعزل والعنف الجنسي والمذابح تشكل جزءًا من تجاربها اليومية ولذلك تبقى هذه القضايا من أبرز معقوقات نجاح تجربة العدالة التصالحية الكولومبية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع:

[1] Ashworth, A. (2002). “Responsibilities, Rights and Restorative Justice”, The British Journal of Criminology, Vol. 42, No. 3, pp. 578-95.

[2] Braithwaite, J. (200). Restorative Justice and Responsive Regu lation, Oxford: Oxford University Press. 5 D.A. (2002). “Democracy and Uprimny, R. (dir.), Botero, C., Restrepo, E. & Saffon, M.P.. 2006. Crocker, ishment: Punishment, Reconciliation, Pun and Democratic Deliberation,” Buffalo Criminal Law Review, No.5, pp. 509-49.

[3] Wilson, R. (2002). “Challenging Restorative Justice,” Human Rights Dialogue, No. 7. En: www.cceia.org/viewMedia/php/pr mID/246

[4] Zehr, H. (990). Changing Lenses: A New Focus for Crime and Justice, Scottdale, Pennsylvania, Waterloo, Ontario: Herald Press.p167

[5] Gilman, E. (2003). “What is Restorative Justice?”, in: www.sfu. ca/cfrj/fulltext/gilman.pdf. Hamber, B. (2003). “Dealing with the Past: Rights and Reasons: Challenges for Truth Recovery in South Africa and Northern Ire land”, Fordham International Law Journal, No.26, pp. 074-94.

[6] McEvoy, K., Mika, H. (2002). “Restorative Justice and the Cri tique of Informalism in Northern Ireland”, The British Journal of Criminology, Vol. 42, No. 3, pp. 534-62.

[7] Morris, A. “Critiquing the Critics: A Brief Response to Critics of Restorative Justice”, The British Journal of Criminology, Vol. 42, No. 3, pp. 596-6 5 Constitutional Court of Colombia. Judgment C-674/17. Reform of the Organic Structure of the State in the Framework of the Process to End the Armed Conflict in Colombia. Available at https://www.corteconstitucional.gov.co/relatoria/2017/C-674-17.htm [accessed: 29 April 2022]

[8] Turkewitz, J. (6th March 2021). Colombia Seeks Justice for War Atrocities Via New Court. The New York Times.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

Available at https://www.nytimes.com/2021/03/06/world/americas/colombia-court-war-crimes.html [accessed: 29th April 2022]

[9] E. & Saffon, M.P.. ¿Justicia transicional sin transición? Verdad, justicia y reparación para Colombia [Transitional Justice without Transition? Truth, Justice and Reparations for Colombia] Bogotá: DeJuSticia, chapter , pp. 09- 38.

[10] Isacson, A., & Sánchez-Garzoli, G. (2013). Colombia Peace Process Update [Updates from WOLA]. Retrieved from https://www.wola.org/analysis/colombia-peace-process-update/

[11] Ballesteros, A. (2017). Everything you need to know about Colombia's transitional justice system. Colombia Reports. Retrieved from https://colombiareports. com/everything-need - know-colombias-transitional-justice-system/

[12] Olasolo, H. A. (2015). Dignidad humana, derecho internacional penal y justicia transicional. In Editorial Universidad del Rosario's Introducción al derecho internacional penal (Chapter 1, 7-24).

[13] Robinson, D. (2003). Serving the interests of justice: Amnesties, truth commissions and the International Criminal Court. European Journal of International Law, 14(3), pp. 481-505. Retrieved from http://web.b.ebscohost.com.proxygw .

[14] Garbett, C. (2017). The International Criminal Court and restorative justice: victims, participation and the processes of justice. Restorative Justice, 5(2), pp. 198-220, DOI: 10.1080/20504721.2017.1339953

[15] El Orden Mundial (2018). "Post-conflict figures in Colombia." Available at https://elordenmundial.com/mapasy-graficos/cifras-posconflicto-colombia/ [accessed: 25 April 2022]

[16] National Government and FARC-EP, Joint statement 93, August 24, 2016. Available at https://reliefweb.int/sites/relie

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

fweb.int/files/resources/comunicado-conjunto-93-24-de-agosto-de-2016-vf-ingles-1472131587.pdf [accessed: 25th April 2022]

[17] Special Jurisdiction for Peace (2018b). "The Major Cases of the JEP." Available at https://www.jep.gov.co/especiales1/macrocasos/index.htm l [accessed: 4 May 2022]

[18] . Urueña, R. (2017). Prosecutorial politics: The ICC's influence in the Colombian peace processes, 2003-2017. The American Society of International Law, 111(1), pp. 104-125. doi:10.1017/ajil.2016.3

[19] Van Metre, L. (2017). Conflict and conflict resolution: How do you define peace? [PowerPoint Lecture at The George Washington University].

[20] Transitl Gustic in Colombia: Retraptive stomachs at Restaurant Gustic https://www.e-ir.info/2022/11/16/transitional-justice-in-colombia-between-retributive-and-restorative-justice/#google_vignette

[21] Turkewitz, J. and Villamil, S. (27th April 2022). "Colombian General and 10 Others Admit to Crimes Against Humanity". The New York Times. Available at https://www.nytimes.com /2022/04/27/world/americas/colombia-warcrimes.html?referringSource=articleShare [accessed: 29th April 2022

[22] Tonche, J. and Umaña, C. E. (2017). Comprehensive System of Truth, Justice, Reparation, and Non-Repetition: An Agreement on Restorative Justice?. Journal of State Law, 38, pp. 223–241. Available at https://doi.org/ 10.18601/01229893.n38.09 [accessed: 25th April 2022]

[23] Roccatello, A. M., and Rojas, G. (2020). A Mixed Approach to International Crimes: The Retributive and Restorative Legal Procedures of the Special Jurisdiction for Peace in Colombia. International Center for Transitional Justice. Available at

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://www.ictj.org /sites/default/files/ICTJ_Report_Colombia_MixedProcedures_SP.pdf [accessed: 29 April 2022]

[24] Quintero, R. (2019). Colombia: The Special Jurisdiction for Peace, Analysis One Year and a Half After its Entry into Operation. International Commission of Jurists. Available at https://www.icj.org /colombia-the-special-jurisdiction-forpeace-one-year-after-icj-analysis/ [accessed: 25th April 2022]

[25] Turkewitz, J. and Villamil, S. (27th April 2022). "Colombian General and 10 Others Admit to Crimes Against Humanity". The New York Times. Available at https://www.nytimes.com/2022/04/27/world/americas/colombia-warcrimes.html?referringSource=articleShare [accessed: 29th April 2022]

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0